فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه
وتوصيفه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فتقبل الاعراب وياء النسبة وتخفف
ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جريحان واذرىحان في كريحان
وادرىكان واما اذا لم يضع الا عجمي في كلام العرب او لاح العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع
فتقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه
والكوفيون الى ان الشرط الثالث في الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثاني
خفيف ووضع كلام العرب على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف
الزمخشري الى ان قوله كقندو كما ندفاس الجهة على المثانيف المعنوي ان غيره ختم منع عاما وفي
ولا يخفى انه فاسد مما ذكره الشارح قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم نر سيبويه
لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانه اعجمي منوع اي ليس علامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز
ان يقال امتناع صرفها لتانيثها بالبقعة وغيرانه لا يستعمل الا مذكورا ولا يرجع اليه ضمير
المؤنث وللعدل تقدير فيه بحال فلو مثل بذلك اسم ابن نوح النبي عليه السلام كان اسلم قوله
لان غرضه التنبيه على ما هو المتمكن عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو المتمكن عنده مانع
فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح
مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المتصل دون عدم انصراف شتر وعدل لان انصراف نوح جلي
فلا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قوله كالجمع اي الجمعية
او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع قوم تبع
التبيين ليظهر تقدير المضمر في قوله بشروط بما ذكره قدس سره قوله صيغة منتهى الجموع مصدر
ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث
انها هي غير قابل للتكسير فلا يرد النقض بر جال بناء على انه منصوص عليه قابل للتكسير
لان وزن فعال قابل للتكسير لذا يجمع حمار على حمر قوله وبعدا الالف حرفان او اوسطها
مكسور او ثلثة او طها مكسور لا يرد النقض بصحارى وكلات قوله لانها جمعت في بعض
الصور رتبان اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله
لتكون صيغة منتهى عن قبول التغيير مقتضيه لازمة فيصح ان يرفع اصلا هو الصرف
قوله بغير هاء الباء للملابسة والعين بمعنى النفي والمعنى بالاصالة بل لا بها وفي قوله لا كنت
بغير مال فالمعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يناسب المال وهو خبرا خي لشرط
او صفة لقوله صنعة قوله منتقلة عن تاء التانيث الى فعلى كالاول يكون قوله بغير تاء وقيل
بحالة الوقف وعلى الثاني يكون متعلقا بخلاصه قوله جمع نارحة لا نارة كما قيل لان فاعلا
اذا كان صفة للجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للمبذل للعار

فاره

ايضا
فاره بتين الفروهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق حر زبرك ويقال للفرس الجامع
قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنت المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر
تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن بها انزفي تغيير الاوزان كما في
وزن الفعل على التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لمعنى استعمال اشاعت وفوازن
وغيره نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كما شاعت في جمع الشعثى لانها
بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجواريب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال
بلا ناء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج مثاني بقيد زيادة ولا بياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد في الحد نحو كرسي مع انه غير منصرف قوله فانه مغير محض لا يصح الا معاملة الفرع معه
بخلاف فوازنة فانه مع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه قوله اجمع فوزين او فوزان وبهمتر
قوله واما فوازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق
كلام اخر الآن يقال الاستيناف لعدم سبق كلا جمال وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار
اسما فجوزا عتبار اسميته او ان المراد نحو فوازنة او ان المراد اللفظ هذا هو الظاهر لا يقال فعلى
هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنويته لانا نقول تنويته للمناسبة
وشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قوله وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا بايا عني
لان المنصوب به لا يخلو او فخلما يخلو من مدح او ذم او ترحم بل لا يستقيم ضمنا شيء من تلك
المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما
اضيف اليه غيرا ذا كان بمعنى النفي فانه حينئذ في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم
معمول المدخول وزيادة لا ما عطف على المدخول التاكيد النفي لا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع
صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع
على انه خبر مبتدا محذوف ويمكن ان يكون للبداية اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام حينئذ عن
الايهام قوله بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبار
ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية
للعلمية يجوز تصحيح انتخاص بر جال فلم يات بشيء لان نوع ايهام منافيا للعلمية لا نوع
معنى الجمعية كما ان الايهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية تعم يجوز ان يبقا شائبة من معنى
الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفي فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر
قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الانثى والصبعان هو الذكر والجمع صباع كسر جان
وصرامين انتهى قال في الصراح حضاجر كقناد وضبع كنار وضبعان بالكسر كقناد نر ضبع مانند
كفتار مادة وهيذا وافق الصحاح فعلى هذا يندفع السؤال قوله والا كان بعدا تنكيره تصرفا
اللازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا لكن قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للمبذل للعار

Copyright Sharing Society

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)